جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم سنة أولى جذع مشترك ل م د

مقياس: المحاسبة المالية **السنة الجامعية 2022-2023**

المحاضرة 01: مفاهيم أساسية للمحاسبة المالية

مقدمة:

لقد اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال على المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 الموروث عن الاستعمار الفرنسي، وذلك إلى غاية صدور المخطط المحاسبي الوطني (PCN) نسخة 1975، الذي أصبح إجباري التطبيق في المؤسسات ابتداء من 01 جانفي 1976، وقد وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه آنذاك، ومع الظروف الاقتصادية الراهنة، خاصة مع توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق المفتوح بدخولها في شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، أصبح من الضروري تعديل النظام المحاسبي المعتمد وإعداد نظام محاسبي مالي يأخذ بنصوص معايير المحاسبة الدولية ويتوافق معها، بحيث يعمل على تجاوز نقائص المخطط السابق، مسايرة البيئة الدولية للمحاسبة، الإصلاحات والتحولات الاقتصادية في الجزائر، حيث صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07_11 المؤرخ في 2007/11/25، وتلته مراسيم تنفيذية وقرارات تشكل كلها القواعد الأساسية لتطبيقه منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26-05-2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.
- القرار المؤرخ في 26-07-2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07-04-2009 المحدد لشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي.

1- تعريف المحاسبة المالية:

حسب نص المادة 3 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 فقد تم تعريف المحاسبة المالية على أنها "نظام يهدف إلى تنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، ذلك عن طريق تصنيفها، تقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية".

وبالتالي يمكن القول أن المحاسبة المالية هي مجموعة الإجراءات والقواعد والمبادئ المحاسبية التي تحكم عملية تسجيل الأحداث والعمليات الاقتصادية ذات الطبيعة المالية، وتقييمها وتبويبها وتلخيصها، وعرض نتائجها ضمن الكشوف المالية النهائية للمؤسسة، بما يسمح للأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة باتخاذ القرارات الصحيحة.

2- عوامل تطور المحاسبة:

لقد ارتبط تطور المحاسبة بعدة عوامل أهمها: الثورة الصناعية، ظهور شركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة، زيادة حجم المنافسة بين الشركات وظهور الشركات متعددة الجنسيات، التأثير الحكومي، ظهور مهنة تدقيق الحسابات، بالإضافة إلى اتساع مجال الاستثمار في سوق الأوراق المالية وظهور أسواق رأس المال الدولية والذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تطور المحاسبة.

3- الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية:

منصوص عليها في نص المادة 04 و 05 من القانون سالف الذكر.

المادة 04: تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية: الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات، الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية أو غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة، الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

المادة 05: يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها حد معين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، وقد حدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 سقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

4- أهداف وأهمية المحاسبة المالية:

لقد تطورت أهداف المحاسبة تبعا لتطور حاجيات المؤسسة ومحيطها، يمكن حصرها في:

- تعتبر أداة لمعرفة نتائج السنة المالية وتحديد مركزها المالي.

- تزويد مختلف المصالح في المؤسسة بالبيانات الضرورية لحساب ومراقبة مختلف التكاليف وتحديد أسعار البيع والقيام بمختلف التحليلات المالية.

- تزويد المخططين على المستوى الوطني بالبيانات الضرورية من أجل وضع ومتابعة تنفيذ مخططات التنمية الوطنية.

- تعريف الأطراف ذات المصلحة (الشركاء، الدائنون، البنوك، العملاء، الموردون....الخ) بالوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي.

- تعتبر الدفاتر المحاسبية أداة إثبات أمام المحاكم وإدارة الضرائب في حالة وقوع نزاعات.